

دور الجامعات العراقية في التنمية البشرية (جامعة الكوفة انموذجاً)

م. د. قاسم مطر عبد الخالدي
جامعة البصرة / كلية التربية / القرنة المستخلص

هدف هذه الدراسة استطلاع رأي عينة من طلبة جامعة الكوفة في بعض الكليات هي (كلية التمريض والتخطيط العمراني والفقہ والتربية الرياضية والتربية المختلطة) حول واقع الدور الذي تمارسه جامعة الكوفة في تنمية الموارد البشرية باعتبار الطالب أحد عناصر مخرجات العملية التعليمية فيها، و لهذا الغرض تم تطبيق استبيان لتقييم دور الجامعة في تنمية راس المال البشري حسب حاجات المجتمع على عينة بلغ قوامها (٣١٨) طالب من خمسة اقسام للمراحل المنتهية للكليات اعلاه ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن دور الجامعة على وفق تقديرات افراد العينة كان بمستوى ضعيف في مجال إعداد الطلاب على اغتنام فرصة التعلم بشكل أوسع والاستفادة من معطيات اختصاصاتهم حسب حاجة السوق وقد أظهرت النتائج افتقار الجامعة للوسائل التعليمية الحديثة وإنها لا توجد إلا بنسب ضئيلة للغاية، مما يؤدي إلى اضطراب الكادر التدريسي للتعليم بوسائل وأساليب تقليدية قديمة يعتمد فقط على التلقين والحفظ دون تشجيع الطلبة على توليد العصف الذهني لهم في خلق وابتداع

أفكار جديدة، وهو أمر يرمي إلى كبت القدرات والمهارات والإبداعات الفردية للطلبة وعدم تنميتها والاستفادة منها في خدمة المجتمع ، ، مما يعني ان الجامعات العراقية عموما وجامعة الكوفة بشكل خاص عاجزة عن بناء علاقة تفاعلية قوية مع حاجات المجتمع.

ABSTRACT

THE GOAL OF THIS STUDY, A SAMPLE SURVEY FROM THE UNIVERSITY OF KUFA, STUDENTS AT SOME COLLEGES ARE THE OPINION OF (THE COLLEGE OF NURSING AND URBAN PLANNING AND JURISPRUDENCE AND PHYSICAL EDUCATION AND MIXED EDUCATION) ABOUT THE REALITY OF THE ROLE PLAYED BY THE UNIVERSITY OF KUFA IN HUMAN RESOURCE DEVELOPMENT AS A STUDENT ONE OF THE ELEMENTS OF THE EDUCATIONAL PROCESS OUTPUTS WHERE, AND FOR THIS PURPOSE HAS BEEN APPLIED QUESTIONNAIRE TO ASSESS THE ROLE OF THE UNIVERSITY IN THE DEVELOPMENT OF HUMAN CAPITAL ACCORDING TO THE NEEDS OF SOCIETY ON THE TOTAL SAMPLE STRENGTH OF 318 STUDENTS FROM FIVE DIVISIONS STAGES ENDING FOR COLLEGES ABOVE, AND THE RESULTS OF THE STUDY SHOWED THAT THE UNIVERSITY'S ROLE ON ACCORDING TO THE SAMPLE ESTIMATES WAS WEAK LEVEL IN THE FIELD OF PREPARING STUDENTS TO TAKE ADVANTAGE OF LEARNING MORE BROADLY AND TAKE ADVANTAGE OF THE DATA OF THEIR FUNCTIONS ACCORDING TO MARKET NEEDS. THE RESULTS SHOWED A LACK OF UNIVERSITY EDUCATIONAL AIDS MODERN AND IT DOES NOT EXIST ONLY AT RATES VERY LOW, LEADING TO THE FORCED TEACHING STAFF FOR EDUCATION MEANS AND METHODS OF TRADITIONAL ANCIENT DEPENDS ONLY ON ROTE WITHOUT ENCOURAGING STUDENTS TO GENERATE BRAINSTORMING THEM IN CREATING AND INVENTING NEW IDEAS, WHICH IS DESIGNED TO SUPPRESS THE ABILITIES AND SKILLS OF INDIVIDUAL CREATIONS OF STUDENTS AND LACK OF DEVELOPMENT AND TAKE ADVANTAGE OF THEM IN THE SERVICE OF SOCIETY, WHICH MEANS THAT IRAQI UNIVERSITIES IN GENERAL AND THE UNIVERSITY OF KUFA, IN PARTICULAR, ARE UNABLE TO BUILD A STRONG INTERACTIVE RELATIONSHIP WITH THE NEEDS OF THE COMMUNITY

المقدمة واهمية الدراسة: يؤدي التعليم الجامعي دوراً مهماً في

تنمية وتطوير المجتمع، وتوسيع آفاقه الثقافية والمعرفية من خلال إسهام مؤسساته في تخريج كوادر بشرية مؤهلة ومدرّبة على العمل في المجالات والتخصصات التي تساعد على سد احتياجات المجتمع ومتطلباته، عن طريق الأهداف والبرامج والخطط التي تضعها الجامعات والأدوار التي تساعد على تحقيقها، كدورها في تفعيل التعليم النشط، وتطوير حركة البحث العلمي، وإعداد الكفاءات البشرية المطلوبة، إضافةً إلى التنشيط الثقافي والفكري العام. فلكل جامعة رسالتها وأهدافها التي تتأثر بشكل أو بآخر مع المشكلات والمتطلبات التي تواجه المجتمع لتقوم بتفكيكها ووضع الحلول والعلاجات لها ومن ثم دفع حركة التنمية والتطوير والتقدم في ذلك المجتمع.

تبرز أهمية الدور الذي تلعبه الجامعات في التنمية البشرية من خلال تعاملها مع أعلى وأرفع طبقات المجتمع علمياً وثقافياً، حيث يؤدي رأس المال البشري دوراً هاماً في خدمة التنمية في جميع بلدان العالم، باعتباره أساس أي تنمية مستقرة تضاف إلى قوة المجتمعات وتقدمها، فلولا وجود الموارد والعقول البشرية لما استطاع أي مجتمع أن ينهض ويتطور مهما كانت موارده وثرواته الطبيعية.

يعد التعليم الجامعي ضرورة من ضرورات إعداد رأس المال البشري المؤهل للإنتاج والبحث والتطوير ورفع المستوى الفكري والثقافي العام لمخرجات العملية التعليمية من أجل التعامل الفعال مع تلك الثروات والتي تفرض على المجتمعات كافة ضرورة إنتاج المعرفة والعمل على زيادتها وزيادة إعداد طلاب التعليم الجامعي، للتغلب على المشكلات والتحديات المجتمعية بهدف الارتقاء والتنمية. حيث تتحمل الجامعات العبء الأساسي في نشر الفكر من خلال المعرفة والبحث والتجديد والتدريس والتدريب والتربية

المستمرة وصناعة قادة المجتمع من المفكرين ورؤساء الشركات القادرين على تطوير المجتمع وفهم التطورات الجديدة ومتغيرات سوق العمل.

تكشف أهمية هذه الدراسة عن مضمون الدور الذي يجب أن تؤديه الجامعات العراقية في ظل إمكانياتها العلمية والبشرية التي تجعلها مؤهلة للقيام بدورها المتوقع في تحقيق التنمية البشرية، وقد اشتملت هذه الدراسة على جانبين، الجانب النظري التحليلي الذي يوضح مؤشرات التنمية البشرية في الجامعات العراقية والتعرف على أهم المشكلات التي تعيق عملية التنمية البشرية من خلال دراسة مدخلات التعليم الجامعي الذي يخص الموارد البشرية، كذلك دراسة العمليات الجامعية التي شملت الإدارة والهيئة التدريسية والمناهج المقررة وصولاً إلى التقويم الجامعي لتلك المفاصل. أما الجانب الثاني فقد اتخذ هذه الدراسة جامعة الكوفة أنموذجاً لها، وقد شملت خمسة كليات منها وهنّ (التمريض، والتخطيط العمراني، والفقه، والتربية المختلطة، والتربية الرياضية) وتوصل الباحث إلى عدة نتائج تبيّن من خلالها مدى الدور الذي تلعبه الجامعة في مجال التنمية البشرية، كذلك شخصت أهم المشكلات التي تواجه الإدارة الجامعية، والهيئة التدريسية، ومقررات المناهج الدراسية، والتقويم الجامعي.

أولاً: مشكلة الدراسة: تكمن في المشكلات التي تواجه دور الجامعات العراقية في التنمية البشرية، و هل توجد آلية تربط بين مخرجات الجامعات من موارد بشرية وبين احتياجات المجتمع ومتطلباته؟.

ثانياً: فرضية الدراسة: لا يوجد تنسيق بين مدخلات التعليم الجامعي ومخرجاته لتلبية احتياجات المجتمع العراقي من الكوادر البشرية ذات التخصصات المهمة في التنمية المجتمعية.

ثالثاً: أهداف الدراسة: الدراسة التحليلية لأهمية دور الجامعات العراقية في تفعيل حركة البحث العلمي والتعلم النشط، كذلك دورها في

إعداد الكفاءات البشرية المطلوبة والتنشيط الثقافي والفكري العام الذي من شأنه أن يحدد مدى تطور المجتمع وتقدمه، كذلك الأسباب والمشكلات التي تعيق تلك الأدوار بصورة عامة.

١- الدراسة الميدانية على نموذج البحث (جامعة الكوفة)، للتعرف على أهم الأسباب والمعوقات التي تقف أمام حركة التنمية البشرية والمشكلات التي تعاني منها مدخلات العملية الجامعية ومخرجاتها.

رابعاً: حدود الدراسة: الحدود المكانية: يتحدد البحث في بعض الكليات التابعة لجامعة الكوفة وهي كليات (التمريض، والتخطيط العمراني، والفقه، والتربية الرياضية، والتربية المختلطة). الحدود الزمنية: تم إجراء البحث في النصف الثاني من العام الدراسي لسنة ٢٠١٥م.

تمهيد: ان تنمية الموارد البشرية وسبل التعامل معها وتشخيص معضلاتها وإيجاد السياسات اللازمة لمعالجتها يرتبط بشكل أو بآخر بفلسفة وايدولوجية النظام السياسي والاجتماعي للدولة، ويعد التعليم الركيزة الاساسية لنهضة الدول التي اهتمت بالتنمية البشرية من خلال إصلاح نظام التعليم والتدريب وخطته وأهدافه ومناهجه، لذلك فأن التحدي الذي يواجه لتعليم العالي في العراق في ظل التغيرات العلمية والتكنولوجية هو في موازنة المعادلة بين الطلب المتزايد على التعليم العالي والكلفة المتزايدة لهذا التعليم في ظل وضع يعاني منه الاقتصاد العراقي المدمرة قاعدته الإنتاجية، وفي نفس الوقت ينبغي ان تتحقق هذه المعادلة ضمن قيد أو إطار تحسين نوعية هذا التعليم وضمان جودته ، ولذا سوف نتناول في هذا الدراسة اهم ما تعانيه

الجامعات العراقية من مشكلات تقف حائل دون تنمية مخرجات كوادرها البشرية الى سوق العمل.

اولاً - مشكلات التنمية البشرية في الجامعات: هناك علاقة

وثيقة بين الجامعة والمجتمع، وإنّ أي تقدم يحدث سواء في الجامعة أو المجتمع لا بد وأن يصاحبه تقدم وبنفس الدرجة في الجانب الآخر، وإلا سيُنتج ذلك التغيير عدة مشكلات تقف بوجه التطور والتقدم الحاصل. ومن الطبيعي إنّ لكل مشكلة أسباب تقف ورائها، ويرى جانب من المتخصصين في هذا الشأن أنّ أحد أسباب أزمة التعليم الجامعي في البلدان العربية هو إنّ الكثير من جامعات اليوم تسلك عادة أحد الطريقتين: إما أنها تنظر لجامعات العصر الوسيط لتستمد إلهامها، أي إنها تنظر إلى الخلف. وإما أنها تحاول أن تستجيب للضغوط المباشرة التي تتعرض لها، فتحاول أن تحل مشكلاتها العاجلة بأساليب مرتجلة موقوتة، وقلما تتجه الجامعات لوضع خطة توجهها نحو المستقبل^(١).

١ - مشكلة المدخلات الجامعية في العراق:

يمثل الطلبة المادة الخام والموارد الرئيسي ورأس المال البشري للعملية التعليمية (الإنتاجية)، لذا يحدد مستوى نجاح العملية التعليمية على المؤشرات والمواصفات التي يتحلّى بها الطالب كالمستوى العلمي والموهبة والكفاءة والندرة والمهارة، ولا تقف مشكلة المدخلات عند هذا الحد، بل هناك عملية مترابطة ونسيج من المعايير والقوانين والصلاحيات والاستراتيجيات التي تعتمد عليها المؤسسة التعليمية، من المرحلة الابتدائية وصولاً إلى الجامعة وما بعدها. ومن أهم المشكلات الرئيسية التي تواجه مدخلات العملية الجامعية هو كيفية قبول واختيار الطالب المناسب ووضعه في الدراسة المناسبة التي يستطيع

من خلالها صقل مواهبه وتنمية مهاراته وتوظيف إبداعاته خدمتاً للمجتمع الذي يعيش فيه^(٢) ، فمن جانب سياسة قبول الطلبة في الجامعات العراقية على وفق التقرير الصادر لجامعة بغداد لسنة ١٩٦٤م بأن مديرية التسجيل العامة في الجامعة تتولى عملية قبول الطلبة ويتم بحسب درجات الطلبة في الامتحانات العامة للدراسات الثانوية وعلى وفق إمكانيات الجامعة. وهذا يعني عدم قبول جميع المتقدمين. على حين إن قانون رقم ٤٠ لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة ١٩٨٨م فقد نصت المادة (٢٠-١-أ) على وضع الكلية خطة القبول للدراسات الأولية والعليا والشروط الخاصة بها، بينما نصت المادة (٤-٢-أ-أولاً) إقرار خطة القبول من قبل الوزارة، وفي المادة (٧-٢) تتولى دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة بالوزارة تنظيم وتنسيق قبول الطلبة وانتقالهم بين الجامعات^(٣).

مما تقدم يتضح أن جميع القوانين والمواد أغفلت المؤشرات والمواصفات الفردية للطلبة واعتمدت في قبولها فقط على التقديرات الدراسية للطلاب. وهنا لابد من القول بأن الدراسة لا تقف فقط على قدرات الطالب (التي يوضحها كشف الدرجات) وحسب، وإنما على ميوله أيضاً، لذا فإن تحديد الاتجاه المستقبلي له يجب أن يقوم على هذا الأساس، أي إنه لا يجب أن يتم القبول على أساس الدرجات فقط، ولا على أساس رغبته، لأن معظم الطلاب لا يدركون ذلك، وإنما يتأثرون بالآخرين وبالموجات أو الصراعات التي تحتاج وسطهم وتؤثر في خياراتهم. وعليه يجب أن تستند أساليب اختيار الطلبة للمجال المعرفي الذي سيدرسون فيه على أسس علمية ومعايير موضوعية، يتم اختيارهم بعناية ودقة متناهية وعبر دراسات معمقة^(٤). ليساعد كل ذلك العملية الجامعية على تنمية موارد بشرية صالحة لقيادة المجتمع وتطويره من خلال تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة فيه.

٢- مشكلة العمليات الجامعية:

أ- الإدارة الجامعية:

تعتبر الإدارة من أهم العمليات الجامعية والجهاز العصبي للمنظومة التعليمية بشكل عام. لذا يتوقف مدى نجاح أو إخفاق العملية التعليمية بدرجة كبيرة على نوعية إدارتها ومستوى فاعليتها أو أدائها. وكما قال بيتر دركر (Peter Drucker) فإن تخلف الدول النامية في التنمية يرجع في الأساس إلى إخفاقها في الإدارة، فمؤسسات التعليم العالي لا تقل عدداً ولا تختلف نوعاً عن الأجهزة البيروقراطية الأخرى من حيث تدني الإنتاجية وعدم وجود الإحساس اللازم بقيمة الوقت وتفشي الفساد والمنسوبية^(٥).

ومن أهم الأسس التي تعتمد عليها الإدارة الجامعية هو مبدأ الاستقلال الذي يأخذ الأوجه الآتية:

- ١- الاستقلال الفكري الذي يضمن حرية التفكير.
- ٢- الاستقلال العلمي، كون الجامعة بيتاً للعلم يجب أن يكون بمعزل عن أي ضغط، لتؤدي الجامعة وظيفتها.
- ٣- الاستقلال الإداري، وهو ما يوفر الممارسة العلمية لحرية الجامعة.
- ٤- الاستقلالية المالية، ويتلخص بإتاحة موارد مالية كافية تمكنها من الوفاء بالتزاماتها، وذلك من خلال دعم الحكومة أو توفير منابع مالية ذاتية تستطيع التصرف بها بحرية والعمل على تنميتها^(٦). ومن أسباب فشل العمليات الإدارية في الجامعات العراقية هو:
- ١- عدم اختيار الكفاءات القيادية العلمية المناسبة للمناصب الإدارية العليا. فالتعيين في المنصب هو تكريم ومكافأة للشخص ونوع من توزيع الهبات، فاختيارهم يتم على أسس غير موضوعية غالباً.

٢- لا يوجد نظام معلومات عن الأفراد في الوزارة يقوم الاختيار على أساسه، وإنما على أساس المعارف والمحسوبيات، فـرئيس القسم يرشحه العميد اعتماداً على رأيه وعلاقاته، وكذلك العميد، ورئيس الجامعة^(٧).

٢. الهيئة التدريسية: يعد المدرس الجامعي الركن الأساس في المنظومة التعليمية، فهو من يقوم بإعداد وتهيئة الموارد البشرية (الطلبة) وتدريبهم لشغل الوظائف المطلوبة في المجتمع، وحينما نسلط الضوء على أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات العراقية نجد هناك مشكلة كبيرة في توفير الكادر التدريسي المناسب، حيث تشير الأبحاث والإحصاءات إلى نسب متدنية في توفير المراتب العلمية العليا للمدرسين. فقد أوضح الإحصاء الجامعي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة ٢٠٠٦م أن مرتبة المدرس المساعد تمثل ٤٥,٣٪ على حساب المراتب العلمية الأخرى، وأن ٢٥,٣٪ هي نسبة من يشغل مرتبة مدرس، أما مرتبة الأستاذ المساعد فيشغل ٢١,٤٪ من مجموع المراتب، وإن ٨٪ فقط هم بمرتبة أستاذ^(٨).

ومن خلال النسب المذكورة أعلاه، تبين حسب رؤية رؤساء الجامعات والأوساط الجامعية أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه الهيكل التدريسي هو:

١- تدني نسب التدريسيين إلى الطلبة مقارنة بما هو معمول به في الكثير من دول العالم.

٢- وجود خلل في هيكل الهيئات التدريسية، الذي يميل إلى وجود نسبة عالية من درجة المدرسين المساعدين، الذين لا يعتبرون وفق المعايير الجامعية مؤهلين لإعطاء الدروس النظرية إلا بنسبة قليلة تحددها الضرورة، وقد أصبح هذا الخلل شائعاً وحالة مزمنة^(٩).

لذا يتوجب على الإدارة الجامعية مراعاة أهم الاتجاهات المعاصرة لتنفيذ المهمات الوظيفية للمدرس الجامعي كما يأتي:

أ- مراعاة متطلبات المهمة التدريسية، حيث يشير إدوارد شورت "E.Short" في كتابه (التربية في عالم متغير) إلى أن المادة العلمية أقل أهمية من طريقة التدريس.

ب- مراعاة تحسين المهمة التدريسية، حيث يتم تحسين المهمة التدريسية لعضو هيئة التدريس الجامعي من خلال تبصيره بالأساليب والطرائق التدريسية الجديدة.

ومدى اعتماده على التكنولوجيا المتطورة، وكذلك من خلال تمتع عضو هيئة التدريس الجامعي بالاستقلالية والحرية الأكاديمية في المهمة التدريسية ليس من كماليات النظام التعليمي، ولكنه من أساسياته^(١٠).

٣. المناهج الدراسية: تفتقر الجامعات العراقية للتنسيق والتوفيق بين

الجانب النظري والجانب التطبيقي للمناهج الدراسية وتركيزها الكبير على الجانب الأول، متأثرة في جامعات العصر الوسيط، وسيطرة الشكليات المدرسية على تفكير أساتذتها. وبعدت دراستها عن المجتمع ومشاكله^(١١)، فالمناهج الدراسية تأتي في معظمها معبرة عن قضايا مطروحة في الفكر الغربي وتدور في إطار مفاهيم نظرية من الثقافة الغربية، وهي تأتي بعيدة عن الأصالة لعدم تعبيرها عن الخصائص الذاتية للبيئة المحلية والقضايا الأساسية المطروحة فيها، ولعدم تركيزها على الأبعاد الحضارية في الذات العربية والإسلامية. بالإضافة إلى أن المناهج في الجامعات تركز على المعلومات وليس على طريقة التفكير والبحث العلمي وتسلسل الأفكار والفهم الصحيح. والخلل الأساسي في المناهج المتبعة هو الحفظ لأن إنتاج الطالب يحدد بما يحفظ وليس بما يستطيع أن يخلق ويبتكر، فالمناهج قد صممت لتعلم الطالب كيف يعمل الآخرون وكيف يصممون وليس كيف يجب أن يعمل ويصمم هو بنفسه. والنتيجة معلومات عامة تجعل صاحبها يثق بمنتجات الآخرين ومقدراتهم وبالتالي الاعتماد عليها،

ولا تهدف بأي حال من الأحوال غرس ملكة الابتكار والاعتماد على النفس^(١٢)، لذا ينبغي على الجامعات العراقية أن تضع هذه المشكلة في نظر الاعتبار وأن تخوّل جهات متخصصة لدراسة هذه المشكلة والخروج بنتائج من شأنها أن تعالج مشاكل المناهج الدراسية، حيث يشير البحث والتجديد والتطوير في مجال التعليم والمناهج والمقررات الدراسية إلى أهمية اعتماد الطالب محور العملية التعليمية والتركيز على نشاط الطلاب في إكساب المعرفة والخبرة الاهتمام باستخدام التقنيات والوسائل التعليمية الحديثة وكذلك ربط المناهج بحياة الطلاب وبيئتهم ومجتمعهم فضلاً عن التأكيد على تنوع إستراتيجيات وطرائق التدريس من موقف إلى آخر^(١٣).

٤. التقويم الجامعي: يمثل التقويم الجامعي المعيار الأساسي الذي

يرسم الصورة الشاملة لجميع العمليات السابقة ومدى تحقيقها للأهداف المكتوبة، ويحدد النتائج الكلية للمكونات الجامعية التي تبدأ من الطالب وصولاً إلى رئيس الجامعة، وسنحدد في هذا المجال تحليل التقويم الطلابي والتقويم لأعضاء الهيئة التدريسية فقط، باعتبارهم أهم المكونات الرئيسية في الجامعة، فمن جانب التقويم الطلابي يعزى بروز أهم المشاكل التي أدت إلى تراجع المستوى التعليمي للطلبة وانعدام روح الإبداع والابتكار، إلى إتباع التقويم الطلابي في الجامعات بمفهومه الضيق، مما ترتب على ذلك آثار بعيدة المدى في العملية التعليمية، ومن أهم هذه الآثار، المبالغة في أهمية الامتحانات لقياس نتائج التعليم، ظهور وانتشار الكثير من الظواهر الضارة كتحويل التدريس إلى التلقين أو شيوع المذكرات والكتب الموجزة أو شيوع ظاهرة الغش في الامتحانات وترك الآثار النفسية الضارة للامتحانات والاعتماد على نتائج الامتحانات في التوجيه الدراسي والمهني، وإنّ ليس لهذا الامتحانات وظيفة تشخيصية أو علاجية^(١٤).

أما من جانب التقويم لأعضاء هيئة التدريس فينقسم إلى نوعين رئيسين: تقويم ختامي، وتقويم تكويني. ويقصد بالتقويم الختامي العملية التي يمكن من خلالها الحكم على نجاح واستمرار البرنامج أو فشله والتوقف عنه. أما التقويم التكويني أو الوقائي فإنه يركز على استخدام نتائج التقويم لتحسين البرامج^(١٥) ، ومن الجدير بالذكر إن أي تقويم سواء كان للطلاب أو للكادر التدريسي لا يكون ذا أهمية إذا لم يكن هناك نتائج مترتبة عليه. ومن أهم الآثار التي تدفع بالأستاذ والطالب إلى الخلق والإبداع والابتكار هو المكافآت المادية أو المعنوية المتخصصة على أساس التقويم، كترقية أستاذ أو تخصيص له منحة مالية لقاء جهوده المبذولة.

٥. مشكلة المخرجات الجامعية:

إن ثمرة العمليات الجامعية وآليات عملها وخططها وأهدافها تبرز من خلال مخرجاتها التعليمية ، فنجاحها يرتبط بمدى توفيرها لاحتياجات المجتمع ومتطلباته، أما إخفاقها يتضح بصورة جلية من خلال معرفة نسب الخريجين العاطلين عن العمل، ولما كان الطالب أحد عناصر مخرجات العملية التعليمية، ولكي تضمن المؤسسة التعليمية الجودة في هذا العنصر يتوجب عليها تفعيل العلاقة بين الطلبة ومؤسسات المجتمع قبل الخروج إلى سوق العمل، والتنسيق مع مؤسسات الدولة وأسواق العمل لتوفير فرص العمل لخريجها والسعي الحثيث لتحسين مستوى الخريجين باعتبارهم إنتاج نهائي يمكن من خلاله الحكم على جودة العملية التعليمية برمتها^(١٦).

كأن الواقع لا يبين ذلك، فالجامعات والمؤسسات التعليمية بواد، وسوق العمل بواد آخر، لا صلة بين الواديين، فاستحداث الكليات والأقسام العلمية وتحديد الأعداد من الخريجين لا يحكمه السوق، وإنما تحكمه أمور أخرى لا علاقة لها بالسوق، لذلك تجد إن الجامعات تخرج أفراداً الإفادة منهم محدودة،

وأن مؤهلاتهم لا تمكنهم من العمل في المؤسسات المجتمعية، لذلك نجد إن مؤسسات الدولة مترهلة بهم^(١٧). ومن الأسباب الرئيسة في تفاقم مشكلة المخرجات الجامعية، هو غربة تلك المخرجات وابتعادها عن علاج مشكلات بيئتها ومتطلباتها بل أصبحت عبئاً استهلاكي إضافي يرمى على كاهل الدولة غير إنتاجي، وكما قال أحد الباحثين العرب "إن سنوات ما قبل التعليم الجامعي هي سنوات ضياع، وإن سنوات التعليم الجامعي هي سنوات تهجير واغتراب عن الواقع العربي والبيئة الحقيقية للبلاد"^(١٨). إن مسؤولية إصلاح المخرجات الجامعية لا تقع على عاتق الجامعات وحدها، بل يتطلب إصلاحاً شاملاً يبدأ من الجهات العليا لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وصولاً إلى أقسام الكليات، بصورة موضوعية مخططة ومدروسة، بحيث يتم تصميم وتطوير واعتماد مواصفات ومعايير تنمية لتشجيع وتوسيع وتنوع وتوازن وتجديد التعليم العالي وتحقيق جودته، كونه الإطار الأعلى للتنمية البشرية.

ثانياً- عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية:

أولاً- مجتمع البحث:

يتكوّن مجتمع البحث من (٣١٨) مبحوثاً من كليات جامعة الكوفة والتي تمّ اختيارهنّ بالطريقة العشوائية البسيطة التي تحدت بخمسة كليات (التمريض، التخطيط العمراني، الفقه، التربية الرياضية والتربية المختلطة) من أصل عشرين كُلية، تمّ اختيار خمسة أقسام بواقع قسم واحد لكل كُلية للمراحل المنتهية للأقسام الخمسة. والجدول (١) يوضح ذلك. وقد تضمنت أداة البحث ورقة الاستبيان الإحصائية التي قام الباحث بصياغة فقراتها في مجالين، الأول يشمل دور الجامعة في التنمية البشرية، والثاني يضم مشكلات التنمية البشرية في الجامعة، وقد تحدت ورقة الاستبيان بـ (٢٣) فقرة، ملحق

(١)، ومن ثم استخراج النسب المئوية للفقرات وكما موضح في الجدول (٢) ملحق (٢).

جدول (١) مجتمع البحث

ت	الكلية	القسم	العدد	النسبة المئوية
1	التمريض	العلوم الطبية الأساسية	64	20%
2	التخطيط العمراني	التخطيط الحضري	81	25%
3	الفقه	العقيدة والفكر الإسلامي	68	22%
4	التربية الرياضية	العلوم التطبيقية	31	10%
5	التربية المختلطة	اللغة الانكليزية	74	23%
	المجموع		318	100%

المصدر: الدراسة الميدانية.

الفرع الأول: البيانات المتعلقة بدور الجامعة في التنمية البشرية:

أولاً: فيما يخص التعليم النشط:

١- القناعة التامة بأن التعليم النشط يُحفّز الطلبة على الخلق والإبداع والابتكار:

تُشير نتائج المسح الميداني إلى أن (٢٨٦) مبحوثاً من أصل (٣١٨) وبنسبة (٨٩,٩٪) كانت إجاباتهم موافقة مع هذه الفقرة، بينما (١٢) فقط وبنسبة (٣,٨٪) هم غير موافقين. وأن (٢٠) من المبحوثين وبنسبة (٦,٣٪) كانت إجاباتهم على حياد، انظر جدول (٢) ملحق (٢)^(٩)، مما يعني أن الأغلبية الواضحة من الطلبة هم من لديهم قناعة تامة بأن التعليم النشط يحفزهم على الخلق والإبداع والابتكار.



(٩) ملاحظة لتجنب التكرار: كل النسب والارقام التي تذكر فيما بعد هي ضمن الجدول (٢) في الملحق (٢)

٢- إن التعليم النشط يزرع الثقة في نفوس الطلبة مما يزيد من عزيمتهم وإصرارهم على المنافسة

لا شك إن الوسائل والأساليب التعليمية الحديثة وما يرافقها من تكنولوجيا متطورة، تشد اهتمام الطلبة نحو البحث عن المعرفة وتزيد من إصرارهم على المنافسة. وتُشير نتائج المسح الميداني إلى أن (٢٧١) مبحوثاً وبنسبة (٨٥,٢٪) هم من الذين وافقوا على نص هذه الفقرة. وأن (٤٧) من المبحوثين وبنسبة (١٤,٨٪) كانت إجاباتهم محايدة عن ذلك. أي لا يوجد أي مبحوث رافضاً لتلك الفكرة على الإطلاق، ونستدل من هذه البيانات على إن للطلبة دافع كبير في تقبل فكرة التعليم النشط المتمثل بالوسائل والأساليب التي تتماشى مع روح العصر.

٣- التعليم النشط غير مُتبع في الجامعة إلا بنسب ضئيلة للغاية

إن آراء المبحوثين تُعتبر المعيار الرئيسي فيما لو كان التعليم النشط مُتبع في الجامعة أم لا، كونهم المعنيين في ملاحظة تلك الأساليب وتقويمها. وقد أشارت نتائج المسح الميداني إلى أن (١٣٢) مبحوثاً وبنسبة (٤١,٥٪) من وافقوا على إن التعليم النشط غير مُتبع إلا بنسب ضئيلة للغاية. وأن (١٧٥) مبحوثاً وبنسبة (٥٥٪) هم من بقى على حياد. وإن (١١) فقط وبنسبة (٣,٥٪) هم من خالفوا هذه الفقرة، ويدل ذلك إلى أن فكرة التعليم النشط لا تحظى بالاهتمام الواسع من قبل المعنيين ولم تنضج بعد في الأوساط الجامعية، وقد يتطلب ذلك رعاية خاصة وجهود منظمة لتفعيل التعليم النشط.

٤- من الضروري تفعيل نظام التعليم النشط في الجامعة

بعد الثورة التكنولوجية ودخولنا في القرن الواحد والعشرين أصبح العالم في تغير وتطور متواصل، ومن أجل اللحاق في ذلك التطور يتوجب على المؤسسات التعليمية أيضاً التحديث والتجديد المستمر، كونها المعنية في إنتاج تلك المعرفة. وتُشير الدراسة الميدانية إلى إن (٢٤٩) مبحوثاً وبنسبة (٧٨,٣٪) من يرى ضرورة تفعيل نظام التعليم النشط، وأن (٦٣) مبحوثاً وبنسبة

(١٩,٨٪) هم من حاد عن هذه العبارة. وإن (٦) فقط وبنسبة (١,٩٪) هو من لم يوافق عليها، ويتبين من ذلك إلى أن أغلبية الطلبة هم مؤيدون لفكرة التعليم النشط ولديهم القابلية على التعلم بالأساليب الحديثة والتكنولوجيا المعاصرة وإن القصور في هذا الشأن منصب خارج نطاق إرادتهم وآرائهم.

ثانياً: فيما يخص البحث العلمي:

٥- البحث العلمي في الجامعة يقتصر على الجانب الأساسي، دون

استغلاله في الجانب التطبيقي

لكي تتقلد الجامعة دورها المؤثر في تفعيل حركة البحث العلمي، ينبغي عليها الموازنة في تولي اهتمامها بين الجانب الأساسي والجانب التطبيقي باعتماده من أهم المؤشرات التي توضح مدى تطور المجتمع أو إخفاقه. وتُظهر نتائج المسح الميداني إلى أن (١٠٦) مبحوثاً وبنسبة (٣٣,٣٪) ممن أدلى بالموافقة على هذه العبارة. وإن (١١٢) مبحوثاً وبنسبة (٣٥,٢٪) قد بقى محايداً، و(١٠٠) منهم وبنسبة (٣١,٤٪) أشاروا إلى عدم موافقتهم لذلك. هذا يعني إن هناك توازن نسبي، باعتبار إن عينة البحث كانت متوازنة في تحديدها بين الأقسام العلمية والإنسانية لذا فبعضهم يعتمد على الجانب التطبيقي لحساب الجانب النظري والبعض الآخر على العكس تماماً.

٦- إن نظام الجودة في الجامعة غير مُشجّع على البحث العلمي

إن لنظام الجودة أهمية بالغة في هذا الجانب كونه المعيار الذي يوضح مدى إثراء البحث العلمي وتطويره للجامعة والمجتمع بشكل عام، ومنه يتحدد اهتمام الجامعة في البحث العلمي باعتباره المقوم الأساسي لجميع مفاصل العمليات الجامعية. وتُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (١٨٣) مبحوثاً وبنسبة (٥٧,٥٪) هم من أجابوا بالموافقة على هذه العبارة، وأن (٨٨) مبحوثاً وبنسبة (٢٧,٧٪) على حياد من تقويم نظام الجودة. وإن (٤٧) من المبحوثين وبنسبة

(١٤,٨٪) لم يوافقوا على ذلك. ويتضح من هذه البيانات مؤشرات واضحة وهي أن نظام الجودة في الجامعة لم يقوم بدوره الفعال في مجال البحث العلمي، وغير مُشجّع على تطوير وتجويد البحوث العلمية واستغلالها الاستغلال الأمثل.

٧- رئاسة الجامعة غير مُهتمة في انتقاء البحوث العلمية وتقديمها للجهات المعنية

من أهداف البحوث العلمية هو حل مشاكل معينة تخص المجتمع أو القيام بتطوير واكتشاف وخلق بدائل إضافية ترمي إلى تحقيق التنمية البشرية، وعندما تنتفي تلك الأهداف أو لا تدخل حيز النفاذ ستفقد قيمتها العلمية. وتُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (١٧٦) مبحوثاً وبنسبة (٥٥,٣٪) من أيّدوا هذه الفقرة، وأن (٤٧) مبحوثاً وبنسبة (١٤,٨٪) لم يوافقوا عليها، أما الباقون وهم (٩٥) وبنسبة (٢٩,٩٪) كانت إجاباتهم مُحايدة، ونستدل من ذلك إن أغلبية المبحوثين اتفقوا على تلك الفقرة، وهذا يبين أن رئاسة الجامعة لم تُشعر الطلبة بأهمية البحوث العلمية ولا يوجد تعزيز كافٍ من شأنه أن يدفع جهود الطلبة على الخلق والإبداع والتطوير.

ثالثاً: فيما يخص إعداد الكفاءات البشرية المطلوبة

٨- إن اختصاصي لا يحظى بأهمية كبيرة من قِبَل مؤسسات الدولة إن شعور الطالب بأهمية اختصاصه من قِبَل مؤسسات الدولة يزرع في نفسه الثقة ويعزز قدراته على تقبُّل المعرفة. وكانت نتائج المسح الميداني في هذا الجانب إيجابية نسبياً، حيث أدلى (١٤١) مبحوثاً وبنسبة (٤٤,٣٪) على عدم موافقتهم لهذه الفقرة، وإن (٨٩) مبحوثاً وبنسبة (٢٨٪) ممن وافق عليها، و (٢٧,٧٪) من كان مُحايداً في إجابته، وبالرغم من تلك النتائج فإننا نستدل

على إن (٦٥,٧٪) من الطلبة كانت إجاباتهم بين الحياد وعدم الموافقة، لذا من الممكن أخذ هذه النسبة بنظر الاعتبار.

٩- إن اختصاصي مطلوب من قبل مؤسسات القطاع الخاص والشركات الأهلية

تمثل حاجة المجتمع للمخرجات الجامعية أمر في غاية الأهمية، ومن خلالها يمكن معرفة مدى تناغم المؤسسات التعليمية مع المجتمع، ومدى تزويده بالكفاءات البشرية المطلوبة. وتُظهر نتائج الدراسة الميدانية إلى إن (١٧٥) مبحوثاً وبنسبة (٥٥٪) ممن وافقوا على هذه الفقرة، وإن (٨١) مبحوثاً وبنسبة (٢٥,٥٪) من الذين حادوا في آرائهم عليها، وإن (٦٢) منهم وبنسبة (١٩,٥٪) أدلوا بعدم الموافقة، إن الأغلبية البسيطة لا تمثل نجاحاً واضحاً مقابل الآراء الأخرى، مما يدل على عدم فاعلية الاختصاصات بشكل يتناسب والحاجات الفعلية للمجتمع المحلي.

رابعاً: فيما يخص التنشيط الثقافي والفكري العام

١٠- إن البيئة الجامعية تؤثر في شخصيتي بشكل إيجابي، لتجعلني مؤثراً في أفكار عائلتي ومجتمعي

إن من أهم الوظائف التي تتقلدها الجامعة هو التأثير في شخصية الطالب وتنويره بثقافات مختلفة لتجعل أفكاره مرنة قابلة للتغيير في نفسه والتأثير في عائلته ومجتمعه، وقد أشارت نتائج المسح الميداني إلى إن (٢٢٢) مبحوثاً وبنسبة (٦٩,٨٪) من الذين وافقوا على هذه الفقرة، وإن (٧٨) مبحوثاً وبنسبة (٢٤,٥٪) أحادوا في إدلائهم. أما العدد المتبقي من عينة الدراسة وبنسبة (٥,٧٪) لم يوافقوا عليها، ونستدل من هذه البيانات إلى إنها إيجابية نسبياً، ويمكن زيادة تلك النسبة في حال تركيز الجهات المعنية لدراسة هذا الجانب ووضع برامج من شأنها أن تُنمي ثقافات وأفكار مواردها البشرية.

١١- من خلال ثقافتنا الجامعية أستطيع حل مشكلات مجتمعي والمساهمة في علاجها

ان المسؤوليات المهمة التي تقع على الجامعة هي حل مشكلات المجتمع، إذ لا يخلو أي مجتمع من المشاكل والمعوقات التي قد تؤدي إلى إخفاقه وعدم مواصلته للتطورات والتغيرات المستمرة، بفعل الحداثة التي نمر فيها والاتصال الفعال مع المجتمعات الأخرى، مما يجعلها تتأثر وتؤثر فيها بالوقت نفسه. وتبين نتائج المسح الميداني إلى إن (٢٢٩) مبحوثاً وبنسبة (٧٢٪) ممن أجابوا بالموافقة على هذه الفقرة، وإن (٦٢) مبحوثاً وبنسبة (١٩,٥٪) كانت آرائهم محايدة في ذلك، فيما أدلى (٢٧) من المبحوثين وبنسبة (٨,٥٪) على عدم الموافقة، وتُشير هذه النسب على إنها جيدة ومهمة وقد تبرز الدور الفعال للجامعة في هذا المجال، بالإضافة إلى استجابات الطلبة وتقبلهم لحل مشكلات المجتمع وعلاجها حسب قدراتهم وإمكاناتهم المتاحة.

الفرع الثاني: البيانات المتعلقة بمشكلات التنمية البشرية في الجامعة أولاً: فيما يخص المُدخلات الجامعية

١٢- إن العدد الكبير من الطلبة لا يُساعد على اغتنام فرصة التعلّم بشكل أوسع والاستفادة من مُعطيات اختصاصي

عدم وجود خطط استراتيجية واضحة للجامعات وابتعادها عن الاختبارات الفردية للطلبة والتخصص الدقيق يجعل من التعليم الجامعي في اغلب تخصصاته استهلاكياً بأعداده الكبيرة، وبعيداً كل البعد عن صناعة موارد بشرية إنتاجية فعّالة. وخلصت نتائج المسح الميداني إلى إن (١٩٨) مبحوثاً وبنسبة (٦٢,٣٪) من أيدوا هذه الفقرة، وأن (٤٤) مبحوثاً وبنسبة (١٣,٨٪) من حادوا عنها، أما (٧٦) منهم وبنسبة (٢٣,٩٪) لم يوافقوا بأن الأعداد الكبيرة تؤثر في مُعطيات اختصاصاتهم، فلو جمعنا

الإجابات التي وقعت بين التردد والموافقة لنرى إنَّ نسبها تصل إلى (٧٦,١٪)، ونستدل من ذلك إلى وجود أعداد كبيرة في الجامعة تزيد عن طاقتها الاستيعابية مما يُقلل من استفادة الطلبة التعليمية وجودة المخرجات الجامعية.

١٣- أنا مُقتنع باختصاصي وقد حظيَ بقبولي الشخصي قبل دخوله إنَّ من أهم الإشكالات التي تواجه الطلبة وتقف أمام طموحاتهم ومهاراتهم وقدراتهم هو أنَّ سياسة التعليم الجامعي تعتمد في قبولها فقط على الدرجات التي حصل عليها الطالب في المرحلة الإعدادية المنتهية، والشروط التي تضعها الكلية، والابتعاد في البحث عن الطاقات الكامنة وسبل تنميتها. وقد وضحت نتائج الدراسة الميدانية إلى إنَّ (١٦٦) مبحوثاً وبنسبة (٥٢,٢٪) هم الموافقين على هذه الفقرة، وإنَّ (٦٢) مبحوثين وبنسبة (١٩,٥٪) من لم يوافقوا على ذلك، أما (٩٠) الآخرين وبنسبة (٢٨,٣٪) من كانت إجاباتهم على حياد، ونستدل من هذا إلى إنَّ نسبة من وافقوا على الفقرة هي نسبة متوسطة على الرغم من إنَّ مجتمع العينة كان من المراحل المنتهية للجامعات أي من هم على مشارف التخرج والنزول للواقع الاجتماعي، وربما لو كانت الدراسة على المراحل الأولى لكانت النسب وضيفة للغاية باعتبارهم لم يتكيفوا بعد على بيئة لم تكن وفقاً لمستوياتهم وطموحاتهم ورغباتهم.

١٤- إنَّ درجات الامتحانات في المراحل المنتهية للثانوية لا تُعبّر عن مواهبهم ومهاراتهم وطموحي الشخصي

كما أشرنا سابقاً، إنَّ سياسة قبول الطلبة في الجامعة لا تعتمد على الاختبارات أو المواهب والمهارات الشخصية إلا في بعض الكليات، وقد تبين من نتائج المسح الميداني إلى إنَّ (١٨٩) مبحوثاً وبنسبة (٥٩,٤٪) من وافقوا على هذه الفقرة، وإنَّ (٦٨) مبحوثاً وبنسبة (٢١,٤٪) من أدلوا بالحياد، وإنَّ (٦١)

فقط من المبحوثين وبنسبة (١٩,٢٪) هم من لم يوافقوا عليها، ويدل ذلك على إنَّ (٢٧٥) مبحوثاً وبنسبة (٨٠,٨٪) من وقعت إجاباتهم بين الحياد والموافقة، وهذه النسبة عالية جداً وقد تؤثر على مشكلة واضحة يعاني منها الطلبة ومؤثرة على مدى قابليتهم لاكتساب المعرفة ومستويات الإنتاج المتوقعة.

ثانياً: فيما يخص العمليات الجامعية

- الإدارة الجامعية:

١٥- إنَّ الإدارة الجامعية ذات كفاءة ولا يوجد تمييز في سلطتها مع الطلبة قد يكون في بعض الأحيان عناصر غير فعالة في الإدارة الجامعية مما يثير سخط الطلبة وعدم التزامهم بالقوانين لأنها لا تُطبق على الجميع أو تؤثر في نفوسهم لتجعلهم غير جادين في تعلمهم واكتسابهم المعرفة. وتوضح نتائج الدراسة الميدانية إلى إنَّ (١٤٤) مبحوثاً وبنسبة (٤٥,٢٪) ممن أدلوا بالحياد عن هذه الفقرة، وأنَّ (٨٧) مبحوثاً وبنسبة (٢٧,٤٪) لكل من الموافقة وعدمها على ذلك، وإنَّ ارتفاع النسبة في حقل (مُحايد) أحد أسبابها التردد من قِبَل الطلبة لعد اتضاح صورة الإدارة الجامعية بالنسبة لهم وابتعادهم عنها لتوخي تعقيدها وروتينها الثابت.

١٦- إنَّ رئيس الجامعة، العميد، رئيس القسم والهيئة التدريسية مصدر تأثير في نفسي وقد يدفعني ذلك إلى ارتقائي ونجاحي المُستقبلي كما نعلم إنَّ لشخصية الهيئة الإدارية والهيئة التدريسية حصراً، لها تأثير كبير في نفوس الطلبة قد يربو عن المادة العلمية نفسها، تأثيراً في بناء شخصيتهم ونوعية إنتاجهم، وتُبين نتائج الدراسة الميدانية إلى إنَّ (٢٠٦) مبحوثاً وبنسبة (٦٤,٨٪) من وافقوا على ذلك، وإنَّ (٤٤) مبحوثاً وبنسبة (١٣,٨٪) من لم يوافقوا على تلك العبارة، أما (٦٨) منهم وبنسبة (٢١,٤٪) من حادوا في إجاباتهم، وهذا يعني إنَّ النسب كانت خلافاً لتوقعات الباحث لأنَّ نسب من

وافقوا على الفقرة جاءت متواضعة، أما نسب من لم يوافقوا عليها فهي أيضاً كانت غير متوقعة لارتفاعها الواضح، وهذا يدل على بعض الإشكاليات الموجودة في الكادر الإداري والتدريسي أيضاً.

١٧- صوتي مسموعاً من قبل الإدارة الجامعية في حال توجيه أي رأي، اقتراح، فكرة أو نشاط ما، دون أي روتين أو تعقيد في اتخاذ القرارات إن سماع أفكار الطلبة ومقترحاتهم من قبل الإدارة الجامعية يمثل تعزيزاً لهم وتقديراً لمهاراتهم وإبداعاتهم وقدراتهم الفردية مما يساعد على تنمية وتطوير القدرات الفردية وإنبات بذور المنافسة بينهم. وتوضح نتائج الدراسة إلى إن (٤١) مبحوثاً وبنسبة (١٢,٩٪) هم من حادوا في إدلائهم عن هذه الفقرة، وإن (٢٢٣) مبحوثاً وبنسبة (٧٠,١٪) من لم يوافقوا عليها، وإن (٥٤) فقط من المبحوثين وبنسبة (١٧٪) هم من وافقوا على إن صوتهم مسموعاً من قبل الإدارة الجامعية، وتؤشر تلك النتائج على مشكلة أخرى تعيق عملية التنمية البشرية في الجامعة بسبب الروتين والتعقيد في اتخاذ القرارات مما يُبعد الطلبة عن تنمية قدراتهم وتطوير مجتمعتهم وقتل روح المنافسة بينهم.

- الهيئة التدريسية:

١٨- إن بعض التدريسيين غير كفء لهذه المسؤولية وقد يوافقني بعض الطلبة على ذلك

تعد وظيفة التدريس من أهم الوظائف وأخطرها تأثيراً على سلوك الطلبة، إذ لا يتأثر الطالب بالمادة العلمية بقدر ما يتأثر بشخصية المدرس وأساليب تدريسه، وقد تبين من خلال الدراسة الميدانية إن (١٦٩) مبحوثاً وبنسبة (٥٣,٢٪) ممن وافقوا على هذه الفقرة، وإن (٧١) مبحوثاً وبنسبة (٢٢,٣٪) من حادوا عنها، وإن (٧٨) فقط وبنسبة (٢٤,٥٪) من لم يوافق على ذلك، ومما تقدم يتضح إن أكثر من نصف المبحوثين هم من يرون إن بعض

التدريسيين غير كفاء لهذه المسؤولية، وهذا يُبين الخلل الواضح في مركز تطوير التدريس والتدريب الجامعي والتقويم السنوي لإدارة الجودة الشاملة التي من شأنها أن ترصد هذه المشكلة وتعمل على علاجها.

١٩- إن أسلوب التدريسيين يعتمد فقط على التلقين والحفظ، دون توليد

العصف الذهني للطلبة في خلق وابتداع أفكار جديدة

من مهام التدريسي الناجح هو إشراك الطالب في المسؤولية التعليمية و كذلك في وضع المنهج الدراسي ليُجعل الطالب يبحث ويتعلم ويعلم الآخرين تحت إشرافه، وهذا يساعد على خلق بيئة صفية تفاعلية بين التدريسي والطلبة وبين الطلبة أنفسهم، وقد كانت بيانات المسح الميداني في هذا الجانب وضعية للغاية وغير متوقعة، إذ إن (١١١) مبحوثاً وبنسبة (٣٤,٩٪) هم من حادوا في إجاباتهم لهذه الفقرة، وإن (١٨٧) مبحوثاً وبنسبة (٥٨,٨٪) هم من وافقوا عليها، وإن (٢٠) منهم فقط وبنسبة (٦,٣٪) ممن لم يوافقوا، ويعني ذلك إن أغلب التدريسيين مُتشبث بالأساليب القديمة للتدريس وعدم تطويرها وتفعيلها بما يناسب الطلبة والتقدم العلمي والمعرفي الذي نشهده اليوم. وهذا يجعل عملية التدريس ثابتة ومُستقرة غير مشجعة على التقدم والتنمية والتطوير.

- المناهج الدراسية:

٢٠- إن أفكار المناهج المُقررة أغلبها ذات جوهر غربي ومشاكل وأمثلة

غربية لا مساس لها بالواقع المحلي

إن مناهج الجامعات العربية بصورة عامة تُساعد على تغريب وتهجير العقول العربية لأنها لا تمس مشاكل الواقع المحلي بل تطرح مشكلات وقضايا غربية قديمة قد تخلص منها الغرب أنفسهم، وتبين النتائج إلى إن (١٨٨) مبحوثاً وبنسبة (٥٩,١٪) ممن وافقوا على هذه الفقرة، وإن (٤٢) منهم وبنسبة (١٣,٢٪) لم يوافقوا عليها، وإن (٨٨) مبحوثين وبنسبة (٢٧,٧٪) من أدلوا

بالحياد، وهذا يدل على إن نسبة كبيرة من الطلبة يُعاني من هذه المشكلة مقارنةً بمن لم يوافقوا على هذه الفقرة، فلو جمعنا نسب من وافق وتردد عن الإجابة لنرى أن نسبهم تصل إلى أكثر من ثلثي المبحوثين بنسبة (٨٦,٨٪).

٢١- أنا مُقتنع شخصياً بالمناهج الدراسية المقررة

إن قناعة الطالب بالمناهج الدراسية تعني قناعة المجتمع وهذا يؤدي إلى تعلُّقه بالمادة العلمية وتطويره لها والعمل على توظيفها في حل مشكلات المجتمع ومعوقاته التي من شأنها أن تُعيق حركة التقدم والتنمية، وقد أشارت نتائج المسح الميداني إلى إن (٧٤) مبحوثاً وبنسبة (٢٣,٣٪) هم من حادوا في إجاباتهم على هذه الفقرة، وإن (١٧٧) مبحوثاً وبنسبة (٥٥,٧٪) من لم يوافقوا على ذلك، وإن (٦٧) منهم وبنسبة (٢١,١٪) من المقتنعين شخصياً بالمناهج المقررة، ونستنتج مما سبق إن أغلب الطلبة ممن لم يوافقوا أو حادوا في إجاباتهم على ذلك، وهذا يعني إن المناهج المقررة في الجامعة غير مُحبذة من قِبل الطلبة وبالتالي لا يمكنهم توظيفها في تنمية قدراتهم والاستفادة منها في حل مشكلات مجتمع يشكل عام.

- التقويم الجامعي:

٢٢- اعتماد التدريسيين على الامتحانات فقط، عند تقييمهم للطلبة، بغض النظر عن الواجبات الصفية

إن اعتماد التدريسي على أسلوب محدد من التقويم يجعل جميع الطلبة في مستوى واحد ولا يُلقى الضوء على المهارات والقدرات الفردية والعمل على تحسينها وتنميتها، وهذا يجعل درجات الامتحان هي المعيار الوحيد، بعيداً عن تقويم أي طاقات فردية، وفي هذا الجانب تُبين الدراسة إلى إن (١٠٠) مبحوثاً وبنسبة (٣١,٤٪) ممن أدلوا بالحياد في هذه الفقرة، وإن (١٢٨) مبحوثاً وبنسبة (٤٠,٣٪) من وافقوا عليها، وإن (٩٠) مبحوثاً وبنسبة (٢٨,٣٪) ممن لم

يوافقوا في إجاباتهم عن ذلك، وهذا يدل على إنَّ أغلب الطلبة يعانون من ذلك التقويم التقليدي للتدريسيين، فلو جمعنا من ترددوا في إجاباتهم والموافقين لنرى إنَّ نسبهم تصل إلى (٧١,٧٪) وهي عالية جداً وغير متوقعة. وهي تُسلط الضوء على مُشكلة أخرى تُعيق حركة التنمية والتطوير داخل الجامعة لا بد من تحليلها ودراستها لعلاجها وتفاديها.

٢٣- هناك تغيير سنوي لبعض التدريسيين سواء في استبدالهم أو تغيير أساليب تدريسيهم، وفقاً لمعايير الجودة المُتَّبعة في الجامعة

لكي تحافظ الجامعة على جودة أدائها لا بد من استقرار أساليب التدريسيين ومعرفة عوامل القوة والضعف التي تواجه الهيئة التدريسية ومن ثمَّ العمل على تحسينها، فقد تبينَّ من خلال النتائج إنَّ (٢٢٨) مبحوثاً وبنسبة (٧١,٧٪) ممن لم يوافقوا على هذه الفقرة، وإنَّ (٦٧) مبحوثاً وبنسبة (٢١,١٪) قد أدلوا بالحياد عن ذلك، وإنَّ (٢٣) منهم وبنسبة (٧,٢٪) هم من وافقوا عليها، وهذا يعني إنَّ معايير الجودة المُتَّبعة في الجامعة لا تؤدي وظائفها بالشكل المطلوب وإنَّ استقرائها وتقييمها للأساتذة شكلياً فقط ولا توجد منظومة مخططة تعقب ذلك التقويم، بالإضافة إلى استقرار وثبات الأساليب التدريسية مما يؤدي إلى ركود واضمحلال الواقع التعليمي في الجامعة وتوقف عجلة التنمية والتطوير على الصعيد الداخلي والخارجي فيها.

الخاتمة: توصلت هذه الدراسة المتواضعة إلى بعض النتائج

والتوصيات والمقترحات الآتية:

أولاً: النتائج

١- إنَّ جامعة الكوفة تُعاني من الأعداد الكبيرة لطلّابها مما لا يُساعدهم على اغتنام فرصة التعلم بشكل أوسع والاستفادة من مُعطيات اختصاصاتهم.

- ٢- عدم فاعلية مركز تطوير التدريس والتدريب الجامعي في جامعة الكوفة، وقد أكد ذلك أغلب المبحوثين في إنَّ بعض التدريسيين غير كفاء لهذه المسؤولية.
- ٣- سياسة الجامعة في قبولها الطلبة يعتمد فقط على الدرجات التي حصل عليها الطالب في مرحلة السادس إعدادي، ولا تضع بنظر الاعتبار الاهتمامات والمواهب والقدرات الفردية للطلبة.
- ٤- تُشير النتائج إلى افتقار الجامعة للوسائل التعليمية الحديثة وإنَّها لا توجد إلا بنسب ضئيلة للغاية، مما يؤدي إلى اضطراب الكادر التدريسي للتعليم بوسائل وأساليب تقليدية قديمة.
- ٥- إنَّ طرق وأساليب التدريسيين في الجامعة يعتمد فقط على التلقين والحفظ دون تشجيع الطلبة على توليد العصف الذهني لهم في خلق وابتداع أفكار جديدة.
- ٦- يُعاني الطلبة من النظام الإداري في الجامعة وما يلحقه من روتين ومركزية وتعقيد في اتخاذ القرارات في حال توجيه أي رأي، اقتراح، فكرة، أو نشاط ما، كل ذلك يؤدي إلى شل الحركة العلمية والفكرية للطلبة وتماشيتهم مع الروتين والتعقيد الإداري.
- ٧- إنَّ نظام الجودة في الجامعة غير مُشجّع على البحث العلمي في تعزيز أفكار وقدرات الطلبة على حل مُشكلات المجتمع المحلي أو مساعدتهم على تطويره وتنميته. حيث بيَّنت نتائج الدراسة إنَّ أكثر من (٨٥٪) تأرجحت إجاباتهم بين الموافقة والحياد مما يؤكد تلك المشكلة.
- ٨- رئاسة جامعة الكوفة غير مُهتمة في انتقاء البحوث العلمية وتقديمها للجهات المعنية، ويعني ذلك اقتصار البحث العلمي على الجانب النظري دون استغلاله في الجانب التطبيقي لحل مُشكلات المجتمع.
- ٩- معايير الجودة المُتبعة في الجامعة لا يترتب على نتائجها أي أثر من شأنه أن يُغيّر بعض التدريسيين غير المؤهلين أو تدريبهم لتحسين وتطوير

أساليبهم التدريسية، مما يفقد جامعة الكوفة في الحفاظ على جودة أدائها وتقدمها.

١٠- إن أفكار المناهج المقررة أغلبها ذات جوهر غربي ومشاكل وأمثلة غربية ليس لها صلة بالواقع المحلي، ومن النتائج المترتبة على ذلك هو تغريب أفكار الطلبة وابتعادهم عن سد متطلبات المجتمع واحتياجاته.

ثانياً: التوصيات

١- إعادة النظر في سياسة قبول الطلبة لكليات جامعة الكوفة بحيث لا تعتمد فقط على القدرة الاستيعابية لأعداد الطلبة ودرجاتهم في المراحل المنتهية، بل من الضروري أيضاً التركيز على قدراتهم ومهاراتهم وميولهم العلمية عن طريق الاختبارات من قبل لجان خاصة منهجية وموضوعية تتشكل في كل قسم من أقسام الكليات وتحت إشراف عام من قبل الجامعة لتحقيق العدالة والمساواة لكلا الجنسين في ذلك.

٢- تفعيل المراكز الفرعية للجامعة لتأخذ دورها الريادي في التنمية والتطوير على مختلف مستوياتها ومن ضمنها مركز تطوير التدريس والتدريب الجامعي كونه يتمتع بصله وثيقة ومترابطة مع التدريسيين من خلال العمل على تدريبهم بشكل دوري لأهم الأساليب والطرق التدريسية الحديثة وتطبيقها في الجامعة.

٣- دعم الجامعة بالوسائل والأدوات والآليات التعليمية الحديثة التي من شأنها أن تعزز سبل التواصل بين التدريسيين والطلبة ودفعهم نحو الإبداع والابتكار والتطوير.

٤- منح وزارة التعليم العالي والبحث العلمي صلاحيات أكبر للجامعات وتقليل حدة المركزية والروتين الذي يعيق حركة التقدم والتنمية،

كذلك الجامعة أن تمنح صلاحيات أوسع للكليات والأقسام العلمية لتسهيل وتفعيل نشاطاتها دون تعقيد ومركزية وتعطيل في اتخاذ قراراتها.

٥- تنشيط حركة البحث العلمي ودعمه مالياً ومعنوياً من قبل رئاسة الجامعة بمختلف أجهزتها ومفاصلها، ومنح الجوائز والمكافآت السنوية للبحوث التي حصلت على درجات امتياز أو براءة اختراع.

٦- ضرورة التنسيق مع إدارة ونظام الجودة الشاملة ورئاسة الجامعة، من خلال رفع بيانات سنوية عن جميع كليات وأقسام وفروع الجامعة واتخاذ الإجراءات اللازمة وفقاً لتلك البيانات، بإرشاد من تخلف عن خطط أهداف الجامعة ومكافئة من ساعد على تنميتها وتطويرها والمضي بها قدماً.

٧- وضع خطط استراتيجية واضحة حول المناهج المقررة في الكليات والأقسام العلمية بحيث تكون متكاملة في مراحلها الدراسية والعمل على تقليصها وتكثيفها ليستفيد منها الطلبة بشكل أوسع.

ثالثاً: المقترحات:

١- وضع خطط منهجية تعليمية متكاملة، تبدأ من المراحل الابتدائية وصولاً إلى الدراسات العليا وبمختلف الاختصاصات، مع التركيز على مواهب، مهارات، قدرات وميول الطلبة إضافة إلى الدرجات النهائية عند قبولهم في الجامعات والكليات لتنميتها وتعزيزها في خدمة المجتمع.

٢- استحداث اختصاصات جديدة مع دمج الكليات والأقسام المتشابهة في الجامعة للتخلص من بطالة المخرجات الجامعية والعمل على سد حاجات المجتمع وتلبية متطلباته بتنسيق مع جميع المؤسسات الحكومية والأهلية وتوثيق العلاقة بينها وبين الجامعة لمعرفة تلك الاحتياجات والمتطلبات.

الاهتمام بتطوير البحث العلمي والعمل على دعمه مالياً ومعنوياً ابتداءً من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وصولاً إلى إدارة الأقسام العلمية والهيئة التدريسية، مع توفير كافة الأجهزة، الآليات، الوسائل، الظروف والبيئة اللازمة والداعمة والمناسبة لمواصلة تقدمه وتطويره.

ملحق (١)

ت	الفقرات	موافق	مُحايد	غير موافق
١	لديك قناعة تامة بأن التعليم النشط يُحفّز الطلبة على الخلق والإبداع والابتكار.			
٢	إنّ التعليم النشط يزرع الثقة في نفوس الطلبة مما يزيد من عزيمتهم وإصرارهم على المنافسة.			
٣	التعليم النشط غير مُتبع في الجامعة إلا بنسب ضئيلة للغاية.			
٤	من الضروري تفعيل نظام التعليم النشط في الجامعة.			
٥	إنّ البحث العلمي في الجامعة يقتصر على الجانب الأساسي، دون استغلاله في الجانب التطبيقي.			
٦	إنّ نظام الجودة في الجامعة غير مُشجّع على البحث العلمي.			
٧	رئاسة الجامعة غير مهتمة في انتقاء البحوث العلمية التي حصلت على درجات امتياز وتقديمها للجهات المعنية.			
٨	إنّ اختصاصي لا يحظى بأهمية كبيرة أو احتياج من قبل مؤسسات الدولة.			
٩	إنّ اختصاصي مطلوب من قبل مؤسسات			

			القطاع الخاص والشركات الأهلية.
١٠			إن البيئة الجامعية تؤثر في شخصيتي بشكل إيجابي، لتجعلني مؤثراً في أفكار عائلتي ومجتمعي.
١١			من خلال ثقافتي الجامعية أستطيع حل مشكلات مجتمعي والمساهمة في علاجها.
١٢			إن العدد الكبير من الطلبة لا يساعد على اغتنام فرصة التعلم بشكل أوسع والاستفادة من معطيات اختصاصي.
١٣			أنا مقتنع باختصاصي وقد حظي بقبولي الشخصي قبل دخوله.
١٤			إن درجات الامتحانات في المراحل المنتهية للثانوية لا تعبر عن مواهبي ومهارتي وطموحي الشخصي.
١٥			إن الإدارة الجامعية ذات كفاءة ولا يوجد تمييز في سلطتها مع الطلبة.
١٦			إن رئيس الجامعة، العميد، رئيس القسم، الهيئة التدريسية مصدر تأثير في نفسي وقد يدفعني ذلك إلى ارتقائي ونجاحي المستقبلي.
١٧			صوتي مسموعاً من قبل الإدارة الجامعية في حال توجيه أي رأي، اقتراح، فكرة، نشاط... دون أي روتين أو تعقيد في اتخاذ القرارات.
١٨			إن بعض التدريسيين غير كفء لهذه المسؤولية وقد يوافقني بعض الطلبة على ذلك.
١٩			إن أسلوب التدريسيين يعتمد فقط على التلقين والحفظ، دون توليد العصف الذهني للطلبة في خلق وابتداع أفكار جديدة.
٢٠			إن أفكار المناهج المقررة أغلبها ذات جوهر غربي ومشاكل وأمثلة غربية لا مساس لها

دور الجامعات العراقية في التنمية البشرية (جامعة الكوفة انموذجاً)

			بالواقع المحلي.
٢١			أنا مقتنع شخصياً بالمناهج الدراسية المقررة.
٢٢			اعتماد التدريسيين على الامتحانات فقط، عند تقييمهم للطلبة، بغض النظر عن الواجبات
٢٣			هناك تغيير سنوي لبعض التدريسيين سواء في استبدالهم أو تغيير أساليب تدريسهم، وفقاً لمعايير الجودة المتبعة في الجامعة.

ملحق (٢) جدول (٢)

رقم الفقرة	موافق	%	محايد	%	غير موافق	%	المجموع	%
1	286	89.9	20	6.3	12	3.8	318	100.0
2	271	85.2	47	14.8	0	0.0	318	100.0
3	132	41.5	175	55.0	11	3.5	318	100.0
4	249	78.3	63	19.8	6	1.9	318	100.0
5	106	33.3	112	35.2	100	31.4	318	100.0
6	183	57.5	88	27.7	47	14.8	318	100.0
7	176	55.3	95	29.9	47	14.8	318	100.0
8	89	28.0	88	27.7	141	44.3	318	100.0
9	175	55.0	81	25.5	62	19.5	318	100.0
10	222	69.8	78	24.5	18	5.7	318	100.0
11	229	72.0	62	19.5	27	8.5	318	100.0
12	198	62.3	44	13.8	76	23.9	318	100.0
13	166	52.2	90	28.3	62	19.5	318	100.0
14	189	59.4	68	21.4	61	19.2	318	100.0
15	87	27.4	144	45.3	87	27.4	318	100.0
16	206	64.8	68	21.4	44	13.8	318	100.0
17	54	17.0	41	12.9	223	70.1	318	100.0
18	169	53.1	71	22.3	78	24.5	318	100.0

100.0	318	6.3	20	34.9	111	58.8	187	19
100.0	318	13.2	42	27.7	88	59.1	188	20
100.0	318	55.7	177	23.3	74	21.1	67	21
100.0	318	28.3	90	31.4	100	40.3	128	22
100.0	318	71.7	228	21.1	67	7.2	23	23

المصدر: الدراسة الميدانية

الهوامش:

- (١) محمد منير مرسي، الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه، ن عالم الكتب، القاهرة، ط١، مصر، ٢٠٠٢، ص١٩.
- (٢) علي الزبيدي وآخرون، التربية والتعليم العالي والفقير في العراق، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، ٢٠٠٧م، ص١٤.
- (٣) فيصل يونس محمد السامرائي، المعوقات الإدارية والفنية للجامعات العراقية، رسالة ماجستير، كلية التربية، أبن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص٤١.
- (٤) سالم سليمان وزميله، التعليم العالي في العراق - دراسة تحليلية، بحث منشور على الشبكة العنكبوتية، ص٢٤ <http://www.nazaha.iq/conf7/conf7-adm2.pdf>
- (٥) محمود أحمد موسى، التربية ومجالات التنمية في الإنماء التربوي، وهبة القاهرة، ط١، ١٩٨٥، ص١٤٥.
- (٦) فيصل يونس محمد السامرائي، مصدر سابق، ص٣٣.
- (٧) سالم سليمان وآخرون، مصدر سابق، ص١٦.
- (٨) المصدر نفسه، ص٢١.
- (٩) همام عبد الخالق عبد الغفور وآخرون، استراتيجية التعليم العالي في العراق في إطار سياسات العلم والتكنولوجيا، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ٢٠١٤م، ص١٨١.
- (١٠) سهيل رزق دياب، المدرس الجامعي في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين، بحث مقدم للمؤتمر العلمي، جامعة الاسراء، غزة، فلسطين، ٢٠٠٦، ص٦.
- (١١) محمد منير مرسي، مصدر سابق، ص٢٠.
- (١٢) محمود أحمد موسى، مصدر سابق، ص١٣٨-١٣٩.

- (١٣) عبد السلام مصطفى عبد السلام، تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التعليم النوعي ودوره في التنمية البشرية في عصر العولمة، كلية التربية - جامعة المنصورة - مصر، ٢٠٠٦م، ص ٢٨٧.
- (١٤) علي راشد، الجامعة والتدريس الجامعي، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ٢٠٠٧م، ص ٢١١-٢١٤.
- (١٥) رشدي أحمد طعيمة وآخرون، التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير، دار الفكر العربي، القاهرة- مصر، ٢٠٠٤، ص ٥٨٢.
- (١٦) محسن الظالمي وآخرون، قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل، دراسة تحليلية في منطقة الفرات الأوسط، جامعة الكوفة - العراق، ٢٠١١م، ص ٨.
- (١٧) سالم سليمان وآخرون، مصدر سابق، ص ٢٦.
- (١٨) محمود أحمد موسى، مصدر سابق، ص ١٣٠.

المصادر:

- ١- رشدي أحمد طعيمة وآخرون، التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ٢٠٠٤.
- ٢- سالم سليمان وزميله، التعليم العالي في العراق - دراسة تحليلية، بحث منشور على الشبكة العنكبوتية <http://www.nazaha.iq/conf7/conf7-adm2.pdf>
- ٣- سهيل رزق دياب، المدرس الجامعي في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين، بحث مقدم للمؤتمر العلمي، جامعة الاسراء، غزة، فلسطين، ٢٠٠٦.
- ٤- عبد السلام مصطفى عبد السلام، تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التعليم النوعي ودوره في التنمية البشرية في عصر العولمة، كلية التربية - جامعة المنصورة - مصر، ٢٠٠٦.
- ٥- علي راشد، الجامعة والتدريس الجامعي، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ٢٠٠٧.
- ٦- علي الزبيدي وآخرون، التربية والتعليم العالي والفقر في العراق، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، ٢٠٠٧.

- ٧- محمود أحمد موسى، التربية ومجالات التنمية في الإنماء التربوي ، وهبة القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٥.
- ٨- محسن الظالمي وآخرون، قياس جودة مخرجات التعليم العالي، دراسة تحليلية في منطقة الفرات الأوسط، جامعة الكوفة – العراق، ٢٠١١.
- ٩- محمد منير مرسي، الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه، ن عالم الكتب، القاهرة، ط ١ ، مصر، ٢٠٠٢.
- ١٠- فيصل يونس محمد السامرائي، المعوقات الإدارية والفنية للجامعات العراقية ، رسالة ماجستير، كلية التربية ، أبن رشد ، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.
- ١١- همام عبد الخالق عبد الغفور وآخرون، استراتيجية التعليم العالي في العراق في إطار سياسات العلم والتكنولوجيا، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ٢٠١٤.